اسم المصدر : المدينة المنورة
التاريخ : 2010-10-24
رقم العدد : 17350 رقم الصفحة : 21 مسلسل : 131 رقم القصاصة : 1

المملكة عضو مؤسس في الأمم المتحدة وصاحبة دور فاعل في التصدي للإرهاب وحوار الأديان

غدًا.. الذكرى الخامسة والستون لإنشاء المنظمة

اسم المصدر : المدينة المنورة

التاريخ : 2010-10-24

رقم العدد : 17350 رقم الصفحة : 21 مسلسل : 131 رقم القصاصة : 2

واس - الرياض

يصادف اليوم الأحد السادس عشر من شهر ذي القعدة الموافق للرابع والعشرين من أكتوبر الجاري الذكرى الخامسة والستين لإنشاء الأمم المتحدة، حيث وقع ميثاق الأمم المتحدة في ٢٦ يونيو ١٩٤٥م في سان فرانسيسكو وأصبح في ٢٤ أكتوبر من العام نفسه نافذ المفعول.

والمملكة العربية السعودية عضو مؤسس في منظمة الأمم المتحدة، وشاركت في مؤتمر سان فرانسيسكو، الذي تم خلاله إقرار ميثاق منظمة الأمم المتحدة بوفد رأسه جلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز رحمه الله عندما كان وزيرا للخارجية.

وعقد أول اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة في لندن يوم العاشر من يناير ١٩٤٦م بحضور ممثلي إحدى وخمسين دولة، كما اجتمع مجلس الأمن لأول مرة في لندن يوم السابع عشر من يناير ١٩٤٦م، وفي الرابع والعشرين من يناير ١٩٤٦ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول قرار لها دعت فيه إلى الاستخدام السلمي للطاقة النووية وإزالة أسلحة الدمار الشامل.

وتولى منصب الأمين العام للأمم المتحدة خلال السنوات الخمس والستين الماضية ثمانية أشخاص هم: النرويجي تريغفي لي خلال الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٢، والسويدي داغ همر شولد من ١٩٥٣ إلى ١٩٦١، والميانماري يوثانت من ١٩٦١ إلى ١٩٧٢، والنمساوي كورت فالدهايم من ١٩٧٢ إلى ١٩٨١، والبيروفي خافيير بيريز دي كويلار من ١٩٨٢ إلى ١٩٩١، والمصري بطرس بطرس غالي من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦، والغاني كوفي عنان من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٦، والأمين العام الحالي الكوري بان كي مون من ٢٠٠٧م حتى الآن. وحققت منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

خادم الحرمين متحدثاً في الأمم المتحدة في اجتماع حوار أتباع الأديان والثقافات والحضارات

اسم المصدر : المدينة المنورة التاريخ : 2010-10-24

رقم العدد : 17350 رقم الصفحة : 21 مسلسل : 131 رقم القصاصة : 3

المتخصصة المنبثقة عنها منجزات بارزة على الصعيد الدولي خلال الخمس وستين سنة الماضية، وفي مقدمتها الحفاظ على الأمن والسلام العالمي والقيام بمهام حفظ السلام في مناطق النزاع وتشجيع الديمقراطية والتنمية ومساندة حقوق الإنسان وحماية البيئة ومنع انتشار الأسلحة النووية ودعم حقوق الشعوب في تقرير مصيرها وفي الاستقلال.

نشاطات الأمم المتحدة

كما تعمل منظمة الأمم المتحدة على تعزيز القانون الدولي وتسوية النزاعات الدولية وإنهاء التفرقة العنصرية وتوفير مواد الإغاثة الإنسانية للمنكوبين وتخفيف مشكلات الفقر والمجاعة في الدول النامية والتركيز على التنمية في دول أفريقيا ومساندة حقوق المرأة على المستوى العالمي.

وتساعد الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة البرامج الرامية لتوفير مياه الشرب النقية واستئصال الأمراض المعدية والدعوة إلى تصميم برامج تحصين الأطفال ضد الأمراض ودراسة وفيات المواليد ومكافحة الأمراض المستوطنة في بعض المناطق.

وعلى الصعيد الاقتصادي تعمل الأمم المتحدة على تشجيع الاستثمار في الدول النامية عبر الصناديق والمؤسسات الاقتصادية الدولية وتوجيه النمو الاقتصادي لخدمة الاحتياجات الاجتماعية وتوفير إمدادات الإغاثة في حالات الطوارئ.

وتؤدي الهيئات المتخصصة المنبثقة عن الأمم المتحدة مهام متعددة في مجالات حماية طبقة الأوزون ومكافحة إزالة الغابات وتنظيف البيئة من التلوث ومكافحة تجارة المخدرات واستخدام المخدرات.

كما تعمل الأمم المتحدة على تحسين العلاقات التجارية الدولية وتشجيع الإصلاحات الاقتصادية ومساندة حقوق الملكية الفكرية وحماية التدفق الحر للمعلومات وتحسين وسائل الاتصال وبرامج التعليم في الدول النامية ومحو الأمية والمحافظة على الآثار والثقافات وتشجيع برامج التبادل العلمي والثقافي.

ونظام الأمم المتحدة مبني على عدد من الأجهزة الرئيسة، وهي تسمى بمجموعها "منظومة الأمم المتحدة" وهي: الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس الوصاية والأمانة العامة ومحكمة العدل الدولية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

اسم المصدر : المدينة المنورة التاريخ : 2010-10-24
رقم العدد : 17350 رقم الصفحة : 21 مسلسل : 131 رقم القصاصة : 4

منظمات منبثقة عن الأمم المتحدة

منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة الدولية البحرية، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، إلى جانب عدد من البرامج التابعة للمنظمة منها برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكذلك عدد من معاهد البحث والتدريب مثل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

ومن أجهزة الأمم المتحدة الأخرى: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والاتحاد البريدي العالمي، وغيرها.

وزاد عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خمسين دولة عام ١٩٤٥م إلى مائة واثنتين وتسعين دولة عام ٢٠٠٢م.

الآمال في عالم أفضل

وفي الوقت الذى تحتفل فيه منظمة الأمم المتحدة بمناسبة مرور خمسة وستين عاما على إنشائها، فإن تطلعات وآمال مجتمعات العالم مرتبطة بالجهود التي تبذلها هذه المنظمة الدولية الكبرى من أجل بناء عالم أفضل يسوده الأمن والسلام وعلاقات التعاون والاحترام بين جميع دول العالم ولخير البشرية جميعها.

والمملكة العربية السعودية بوصفها من الدول الموقعة على ميثاق سان فرانسيسكو، الذي أنشئت بموجبه منظمة الأمم المتحدة، فإنها تعتز بالتزامها الدائم بالمبادئ والأسس، التى تضمنها الميثاق وبسعيها الدؤوب نحو وضع تلك المبادئ والأسس موضع التطبيق العملي.

اسم المصدر : المدينة المنورة التاريخ : 2010-10-24

رقم العدد : 17350 رقم الصفحة : 21 مسلسل : 131 رقم القصاصة : 5

وتؤكد المملكة العربية السعودية دائما حرصها على العمل على دعم منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بوصفها تشكل إطارا صالحا للتعاون بين الأمم والشعوب ومنبرا مهما للتخاطب والتفاهم ووسيلة فاعلة لفض المنازعات وعلاج الأزمات.. كما أكدت المملكة حقيقة أساسية مفادها أن مقدرة هذه المنظمة على القيام بجميع هذه الأدوار، وكل تلك الأعباء تظل مرتبطة بمدى توفر الإرادة السياسية لوضع مبادئها وما تضمنه ميثاقها موضع التنفيذ الفعلي والعملي.

وفي ذلك يقول خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في كلمته -حفظه الله- في قمة الألفية، التي نظمتها هيئة الأمم المتحدة بمقرها في نيويورك عام ٢٠٠٠م (كان وليا للعهد آنذاك).. إن بلادي تعتز بأنها إحدى الدول المؤسسة لهذا الصرح الكبير الأمم المتحدة وتفخر بأنها كانت ولا تزال عضوًا نشطًا وفعالًا تجاه أعمالها ومهامها، وتؤكد اعتقادها الراسخ بأن الأمم المتحدة تبقى أمل البشرية الأكبر بعد الله جل جلاله في تحقيق تجنب الأجيال القادمة ويلات الحرب، على الرغم مما قد يشوب آليات العمل من شوائب أو يعترضها من عقبات أو صعاب".

وأضاف خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في كلمته: "إن حكومة المملكة العربية السعودية تنوه بالجهود المبذولة حاليا والهادفة إلى تحديث وتطوير الأجهزة التابعة لمنظمتنا على النحو الذي يمكنها من القيام بدورها المطلوب وبالمستوى الذي يجعلها تواكب التطورات والمستجدات التي تجتاح العلاقات الدولية في الوقت الحاضر. ومن هذا المنطلق فقد يكون من المفيد ونحن نتدارس الأفكار الإصلاحية المطروحة أن نربطها بطبيعة القضايا التي تتصدى لها هيئتنا. وأن تراعى تأثيرات هذه الإصلاحات أو التغيرات على فعالية وأداء أجهزة الأمم المتحدة خاصة مجلس الأمن الدولي بوصفه الجهة المعنية عناية مباشرة بمسألة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين".

وأكد خادم الحرمين الشريفين في كلمته الموجهة لقمة الألفية ضرورة توفير الإرادة السياسية لتحقيق مبادئ الأمم المتحدة على الوجه المرجو، وفي ذلك يقول -حفظه الله: "إن إدخال بعض الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية للارتقاء بأداء الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها قد يكون ضروريا في الحقبة الراهنة، إلا أن هنالحقيقة ثابتة وراسخة لا مناص من تجاهلها أو التهرب منها وأعني بذلك أن مقدرة هذه المنظمة على القيام بأعبائها والاضطلاع بمسؤولياتها الثابتة والمستجدة تظل مرتبطة بمدى توفر الإرادة السياسية لوضع مبادئها وما تضمنه ميثاقها من تطلعات ورؤى موضع التنفيذ الفعلي بما في ذلك الالتزام بما يصدر عن هذه الهيئة من قرارات وتوصيات".

كما أكد حفظه الله دعم المملكة لجهود الأمم المتحدة حيث قال: "إن إيماننا الراسخ بأهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به منظمة الأمم المتحدة في التعامل مع الأزمات والسعي لتجنيب أهوال الحروب وتهيئة سبل التعاون الدولي يجعلنا أكثر إصرارًا من أي وقت مضى على دعم هذه المنظمة من أجل أن تواصل مسيرتها الخيرة وفقا لمبادئها وأهدافها السامية".

وفي إطار حرص المملكة على تكريس هذا الدور وتعزيز التعاون الدولي؛ فقد قامت بالتوقيع والتصديق على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، التي تم التوصل إليها بتشجيع ورعاية من الهيئة الدولية.

وامتدادًا لدور المملكة المهم في المحافل الدولية شارك صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام في أعمال القمة العالمية، التي استضافتها المنظمة الدولية عام ٢٠٠٥م بمناسبة مرور ستين عاما على إنشائها وذلك في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

التصدي للإرهاب

وإيمانًا من المملكة بأن تعزيز وتفعيل التعاون بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من جهة والمنظمات الدولية والوكالات الإقليمية من جهة اخرى لمواجهة ظاهرة الإرهاب سيسهم في التصدي للارهابيين ومخططاتهم التي لا يمكن تبريرها أو ربطها بعرق أو دين أو ثقافة بل إنها تتعارض مع جميع تعاليم الديانات السماوية، التي تدعو إلى التسامح والسلم والاحترام وتحرم قتل الأبرياء، فقد تقدمت المملكة العربية السعودية إلى الأمين العام للأمم المتحدة وحكومات الدول المشاركة في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في مدينة الرياض فبراير ٢٠٠٥م بمقترح استصدار قرار من الجمعية العامة بتبني إعلان الرياض الصادر عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب والتوصيات الصادرة عنه خاصة المقترح المقدم من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بإنشاء مركز دولي لمكافحة الارهاب، واقتراح المملكة أن يتم تشكيل فريق عمل من مختصين من لجنة مكافحة الإرهاب ومن الدول المشاركة في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب لدراسة التوصيات ومقترح إنشاء المركز ووضع الخطوات التطبيقية لها وتقديمها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ٦١ للعام ٢٠٠٦م.

وفي شهر سبتمبر ٢٠٠٦م تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع قرارا يدين الإرهاب بجميع أشكاله وصوره ويحدد استراتيجية شاملة لمكافحة هذه الآفة تقوم على احترام حقوق الإنسان ودولة القانون.

حوار الأديان

واستجابة لدعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله إلى عقد اجتماع عالي المستوى للحوار بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات المعتبرة عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مقر المنظمة بنيويورك في

اسم المصدر : المدينة المنورة التاريخ : 2010-10-24
رقم العدد : 17350 رقم الصفحة : 21 مسلسل : 131 رقم القصاصة : 6

نوفمبر ٢٠٠٨م اجتماعا على مستوى الزعماء وممثلي الحكومات لمختلف دول العالم للحوار بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات المعتبرة.

وقال خادم الحرمين الشريفين في كلمته الضافية التي ألقاها خلال الاجتماع: "إن حوارنا الذي سيتم بطريقة حضارية كفيل -بإذن الله- بإحياء القيم السامية، وترسيخها في نفوس الشعوب والأمم. ولا شك بإذن الله أن ذلك سوف يمثل انتصارًا باهرًا لأحسن ما في الإنسان على أسوأ ما فيه ويمنح الإنسانية الأمل في مستقبل يسود فيه العدل والأمن والحياة الكريمة على الظلم والخوف والفقر".

وفي ختام الاجتماع نوه معالي الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في البيان الختامي لاجتماع الحوار بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات المعتبرة بمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بالدعوة للحوار بين أتباع الديانات والثقافات في العالم.

وقال أثناء قراءته البيان في مؤتمر صحافي "إن مبادرة الملك عبدالله جاءت في وقت أحوج ما نكون فيه للحوار بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات، فقد جمعت أشخاصًا لن تتوفر لهم الفرصة للاجتماع وستساعد هذه المبادرة بجانب المبادرات الأخرى لبناء عالم أكثر تجانسًا".

وأضاف الأمين العام قائلا "إن التحدي الذي نواجهه الآن هو التحرك فيما بعد الكلمات القوية والإيجابية التي سمعناها خلال اليومين الماضيين، وأنا أتعهد بدعمي الكامل لهذه الجهود، ربما سيأخذ وقتا لنرى النتائج إلا أنني أعتقد أن هذا الاجتماع كان خطوة مهمة للأمام".

وأشار البيان الختامي إلى التزام جميع الدول، وفق ميثاق الأمم المتحدة، بالعمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بما في ذلك حريات العقيدة والتعبير دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

مواقف مشرفة للمملكة

وكان للمملكة العربية السعودية وعبر منابر الأمم المتحدة مواقف تاريخية مشرفة فقد كانت ولا تزال تدعو إلى كل ما فيه خير البشرية جمعاء، فقد دعت إلى حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون ونشر ثقافة السلام ومبادرات الحوار فيما بين الثقافات والشعوب وعدت هذه عناصر أساسية في أي استراتيجية فاعلة لمكافحة الإرهاب والتطرف، وأكدت أن احترام قرارات الشرعية الدولية ومبادئها هو السبيل الوحيد لحل النزاعات الدولية المزمنة والقضاء على بؤر التوتر، مما يحرم الإرهابيين من استغلال مشاعر اليأس والإحباط الموجودة بسبب التعرض للظلم والعدوان والاحتلال.

اسم المصدر : المدينة المنورة التاريخ : 2010-10-24
رقم العدد : 17350 رقم الصفحة : 21 مسلسل : 131 رقم القصاصة : 7

وفي سبيل الإسهام في دفع التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب إلى الأمام، فقد عقدت المملكة مؤتمرا دوليا لمكافحة الإرهاب في فبراير ٢٠٠٥ م حضره خبراء ومختصون من أكثر من ٦٠ دولة ومنظمة دولية وإقليمية.

وقد عبرت المملكة في كلمتها أمام الدورة الخامسة والستين للأمم المتحدة عن إيمانها بأهمية الالتزام الجماعي الكامل بالمبادئ الأساسية للأمم المتحدة والأهداف النبيلة التي من أجلها وضع ميثاقها، من تنظيم للعلاقات بين الدول، وتحقيق للأمن والسلم الدوليين، واحترام لمبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، ونبذ للعنف والتطرف بجميع أشكالهما وصورهما. إن هذه المقاصد السامية تتفق كل الاتفاق مع الشريعة الإسلامية السمحة، حيث إن رسالة الإسلام الخالدة توحد ولا تفرق، تعدل ولا تظلم، تساوي ولا تميز، وتحث على التعاون بين جميع سكان المعمورة لما يحقق خيرهم وسعادتهم ويحفظ حقوقهم وكرامتهم.

أكدت المملكة ضرورة وضع مبادئ الأمم المتحدة وما تضمنه ميثاقها موضع التنفيذ العملي والفعلي بعيدًا عن ازدواجية المعايير وانتقائية التطبيق. كما تدرك حكومة المملكة أهمية تحديث وتطوير الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لتمكينها من الاضطلاع بالدور المناط بها. وأضافت في كلمتها إن الإصلاح المنشود يتم بإعطاء الجمعية العامة دورا أساسيا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين أسوة بدور مجلس الأمن. وأن المملكة لتؤكد ضرورة اقتران ذلك بتوافر الجدية والمصداقية عبر احترام مبادئ الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي ومقتضيات العدالة الدولية. ومن الإصلاحات المهمة في هذا المجال أن يتم تقييد استعمال حق النقض بحيث تتعهد الدول دائمة العضوية بعدم استخدامه فيما يتعلق بالإجراءات، التي يقصد بها تنفيذ القرارات التي سبق لمجلس الأمن إقرارها. ومن المهم كذلك تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ودعم التنسيق بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وأنشطتها.

وتشاطر المملكة المجتمع الدولي القلق من انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الخليج وخصوصًا الأسلحة النووية، وفيما يتعلق ببرنامج إيران النووي فإن المملكة تؤكد أهمية حل الأزمة بالطرق السلمية، وتؤيد في ذلك جهود مجموعة (٥+١) في هذا الاتجاه، والرامية إلى كفالة حق إيران ودول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها، وتدعو إيران إلى الاستجابة لهذه الجهود، الأمر الذي من شأنه حل الأزمة، وإزالة الشكوك الدولية حول برنامجها النووي.

إن المفتاح الحقيقي للحل النهائي والفاعل لمشكلة انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، التي طالما عانت من ويلات الحروب التي استخدمت فيها جميع الأسلحة الفتاكة يكمن في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل كافة بما في ذلك إسرائيل. وتشعر حكومة بلادي بالقلق الشديد إزاء رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبقاء برامجها النووية خارج نطاق الرقابة الدولية، الأمر الذي يشكل تهديدًا خطيرًا لأمن واستقرار المنطقة ويرسخ الانطباع السائد بعدم جدية ومصداقية الجهود الدولية، التي تعاني من ازدواجية المعايير وانتقائية التطبيق.